رئيس الجمهورية يصدر قوانين ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010م

صنعاء / سبأ:

أصـدر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالـح رئيس الجمهورية أمـس قوانين الربط الخاصـة بالموازنة العامة للدولة(السـلطة المركزيـة والسـلطة المحلية) والموازنـات المسـتقلة والملحقة وموازنات الصناديق الخاصة والوحدات الاقتصادية للسـنة المالية 2010م .

وقد صدر القانون رقم (49)لسـنة 2009م بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010م.. في ما يلي نصه:

باسم الشعب :

رئيس الجمهوريـة:- بعد الإطلاع على دسـتور الجمهوريـة اليمنية، وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته، وعلى القانون رقم(4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته، وبعد موافقة مجلس النواب.

(أصدرنا القانون الآتي نصه):

مادة «1» : تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسـنة المالية 2010م بمبلغ تريليون وخمسمائة وعشرين مليارا وأربعمائة وأحد عشر مليونا وتسعمائة وتسعة وسبعين ألف ريال فقط لا غير وذلك كما يلي:

الباب الأول : الإيرادات الضريبية (أربعمائة وخمسـة وخمسون مليارا و162 مليونا و620 ألف ريال).

الباب الثاني: المنح (واحد وثمانون مليارا و685 مليونا و974 ألف ريال).

البـاب الثالث: إيـراد دخل الملكيـة ومبيعات السـلع والخدمـات والتحويلات والمتنوعة(تسعمائة وإثنا عشر مليارا و184 مليونا و392 ألف ريال).

الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية (72 مليونا و279 ألف ريال).

الباب الخامـس : التصرف في الأصول المالية وتحمـل الخصوم (71 مليارا و306 ملايين و714 ألف ريال).

مادة «2»: تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية 2010 بمبلغ تريليونين و12 مليارا و105 ملايين و231 ألف ريال فقط لا غير وذلك كما يلي :

البـاب الأول : أجور وتعويضـات العاملين (584 مليـارا و609 ملايين و840 ألف ريال).

البـاب الثاني : نفقات على السـلع والخدمات والممتلـكات (312 مليارا و54 مليونا و932 ألف ريال).

الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية (522 مليارا و284 مليونا و226 ألف ريال).

استخدامات غير مبوبة (32 مليارا، و377 مليونا و85 ألف ريال).

الباب الرابع : اكتساب الأصول المالية (368 مليارا و56 مليونا و74 ألف ريال) .

الباب الخامس: اكتسـاب الأصول المالية وتسـديدات الخصوم (192 مليارا و723 مليونا و74 ألف ريال).

مادة «3»: يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010م (أربعمائة وواحد وتسعين مليارا و693 مليونا و252 ألف ريال فقط لا غير).

مادة «4»: تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول الموازنة العامة للدولة جزء مكملا لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة «5»: تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون ولأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة «6»: يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانـون المالي رقم (8) لسـنة 1990م وتعديلاتـه بالقانون رقم (50) لسنة 1999م، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة2000م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة«7»: يعمـل بهذا القانون مـن أول يناير 2010 م وينشـر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء بتاريخ 12 محرم 1431 هـ الموافق 29 ديسمبر 2009 م
علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

كما صدر القانون رقم (50) لسنة 2009م بربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2010م .. في مايلي نصه:

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته .

وبعد موافقة مجلس النواب

أصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة (1) : أ - يقدر إجمالي اعتمادات موازنات الوحدات المسـتقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة الماليةالمالية 2010م بمبلغ (000ر028ر072ر392) ريال ثلاثمائة واثنين وتسعين ملياراً واثنين وسبعين مليوناً وثمانية وعشرين ألف ريال فقط لا غير .

ب - يقـدر إجمالـي فائض النشـاط الجاري للسـنة الماليـة 2010م بمبلغ (000ر141ر711ر79) ريال ، تسعة وسبعين ملياراً وسبعمائة وأحد عشر مليوناً ومائة واحد وأربعين ألف ريال لا غير ، وذلك كما يلي :

أولاً : الوحـدات المسـتقلة والملحقة والصناديق الخاصة التـي تتبع النظام المحاسـبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها .

أ - الموارد الجارية
البيان و التقديرات

الباب الأول:إيرادات النشاط الجاري 000ر648ر231ر171

الباب الثاني:الإيرادات المتنوعة 000ر755ر530ر60

الباب الثالث:إيرادات الأوراق الماليةوالعوائد000ر710ر670ر10

الباب الرابع:إيرادات جارية تحويلية 000ر659ر671ر34 جملة الموارد الجارية 000ر772ر104ر277 حساب العجـز الجاري ( ) إجمالي عـام الموارد الجارية 000ر772ر104ر277

ب - الموارد الرأسمالية :

الباب الخامس:الإيرادات الرأسمالية 000ر215ر058ر83

البـاب السـادس:إيرادات تحويليـة رأسـمالية 000ر955ر517ر2 جملـة المـوارد الرأسـمالية 000ر170ر576ر85 إجمالـي عـام المـوارد الجاريـة والرأسمالية000ر942ر680ر362

أ - الاستخدامات الجارية :
البيان و التقديرات

الباب الأول : المرتبات والأجور وما في حكمها 000ر114ر348ر8

البـاب الثانـي : مسـتلزمات الإنتـاج ومشـتريات بغـرض البيع000ر347ر477ر18

الباب الثالث : المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة 000ر170ر568ر170 جملة الاستخدامات الجارية 000ر631ر393ر197 جملة حساب التوزيع(فائض النشـاط الجـاري) 000ر141ر711ر79 إجمالـي عـام الاسـتخدامات الجارية 000ر772ر104ر277

ب - الموارد الرأسمالية :
البيان و التقديرات

الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ 000ر518ر162ر6.

الباب الخامس:التحويلات الرأسمالية 000ر652ر413ر79 جملة الاستخدامات الرأسـمالية 000ر170ر576ر85 إجمالـي عـام الاسـتخدامات الجاريـة والرأسمالية000ر942ر680ر362.

ثانياً : الوحدات المسـتقلة والملحقة والصناديق الخاصـة التي تتبع النظام المحاسب الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها .

الموارد

البيان و التقديرات

الإجمالي العام للموارد 000ر086ر391ر29.

الباب الأول : الإيرادات الضريبية ( ).

الباب الثاني : المنح 000ر587ر300ر22.

الباب الثالث : إيـرادات دخل الملكية ومبيعات السـلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة 000ر951ر085ر1.

الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية ( ).

البـاب الخامـس : التصـرف فـي الأصـول الماليـة وتحمـل الخصـوم 000ر548ر004ر6.

الاستخدامات
البيان و التقديرات

الإجمالي العام للاستخدامات 000ر086ر391ر29.

الباب الأول:أجور وتعويضات العاملين000ر230ر150ر2 .

الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات 000ر416ر817.

الباب الثالث:الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية 000ر773ر139ر1.

الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية 000ر797ر876ر24.

البـاب الخامـس : اكتسـاب الأصـول الماليـة وتسـديدات الخصـوم 000ر870ر406.

مـادة (2) : تعتبر التأشـيرات الخاصة المدرجـة بجداول موازنـات الوحدات المسـتقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزء مكملاً لهـذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها .

مادة (3) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف مـن الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسـنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (4) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته وقوانين الجهات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وقانون المؤسسات رقم (35) لسنة 1991م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مـادة (5) : يعمل بهـذا القانون مـن أول يناير 2010م وينشـر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء بتاريخ 12 / محرم / 1431هـ
الموافق 29 / ديسمبر/ 2009م
علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

كما صدر القانون رقم 51 لسنة 2009م بربط موازنات الوحدات الاقتصادية للسنة المالية 2010م جاء فيه :-

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
- وعلى القانون المالي رقم (8) لسنة 1990 وتعديلاته .
- وبعد موافقة مجلس النواب .

أصدرنا القانون الآتي نصه

مادة (1) :

أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية2010 بمبلغ (000ر867ر787ر797ر2) ريـال فقـط / اثنين تريليون وسـبعمائة وسـبعة وتسعون مليار وسبعمائة وسـبعة وثمانون مليون وثمانمائة وسبعة وستون ألف ريال لا غير .

ب - يقدر إجمالي فائض النشـاط الجاري لوحدات القطـاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2010م بمبلغ (000ر465ر769ر149) ريال فقط / مائة وتسعة وأربعون مليار وسبعمائة وتسعة وسـتون مليون وأربعمائة وخمسة وستون ألف ريال لا غير وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (000ر824ر758ر89) ريال فقط/ تسـعة وثمانون مليار وسـبعمائة وثمانية وخمسون مليون وثمانمائة وأربعة وعشرون ألف ريال لا غير .

ج - يقدر عجز النشـاط الجـاري لوحدات القطاع العـام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2010م بمبلغ (000ر335ر172ر3) ريال فقط / ثلاثة مليار ومائة واثنان وسبعون مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف ريال لا غير ، منه مبلغ (000ر568ر147ر3)ريال فقط / ثلاثة مليارات ومائة وسبعة وأربعون مليون وخمسمائة وثمانية وستون ألف ريال لا غير عجزا معانا.

د - تقدر مسـاهمة الحكومة الرأسـمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2010م بمبلغ 000ر900ر525ر128ريال فقط مائة وثمانية وعشرون مليار وخمسمائة وخمسة وعشرون مليون وتسعمائة ألف ريال لا غير للقطاع الإنتاجي وذلك كمايلي:

الموارد الجارية :-
البيان و التقديرات

الباب الأول : إيرادات النشـاط الجـاري 000ر361ر107ر784ر1 ريال الباب الثاني : الإيرادات المتنوعـة 000ر259ر947ر310 ريال الباب الثالث : إيرادات أوراق ماليـة 000ر000ر509ر18 ريال الباب الرابع : إيـرادات جارية تحويلية 000ر625ر050ر65 ريال جملة الموارد الجارية 000ر245ر614ر178ر2 ريال عجز النشـاط الجـاري 000ر335ر172ر3 ريال إجمالي عام المـوارد الجارية 000ر580ر786ر181ر2 ريال

الموارد الرأسمالية :-
البيان و التقديرات

الباب الخامس : الإيرادات الرأسمالية 000ر675ر493ر352 ريال .

الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية 000ر612ر507ر263 ريال.

إجمالي عام الموارد الرأسمالية 000ر287ر001ر616 ريال.

إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية000ر867ر787ر797ر2 ريال.

الاستخدامات الجارية :-

البيان التقديرات

الباب الأول : المرتبات والأجور 000ر540ر130ر62 ريال .

الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج000ر349ر879ر881ر1 ريال.

الباب الثالث : المصروفات التحويلية والمخصصة 000ر226ر007ر88 ريال

جملة الاستخدامات الجارية 000ر115ر017ر032ر2 ريال.

فائض النشاط الجاري 000ر465ر769ر149 ريال .

إجمالي عام الاستخدامات الجارية 000ر580ر786ر181ر2 ريال .

الاستخدامات الرأسمالية :-
البيان و التقديرات

الباب الرابع : مشاريع قيد التنفيذ 000ر503ر230ر344 ريال

الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية 000ر784ر770ر271 ريال.

إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية 000ر287ر001ر616 ريال .

إجمالي عام الاسـتخدامات الجاريـة والرأسـمالية 000ر867ر787ر797ر2 ريال.

مادة (2) :

أ - يقـدر إجمالي اعتمـادات وحدات القطـاع العام ذات الطابـع الخدمي لكل من الاسـتخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2010 م بمبلغ 000ر636ر122ر147 ريال فقط مائة وسـبعة وأربعيـن مليار ومائة واثنين وعشرين مليوناً وستمائة وستة وثلاثين ألف لا غير .

ب - يقدر إجمالي فائض النشـاط الجاري لوحدات القطـاع العام ذات الطابع الخدمي للسـنة الماليـة 2010م بمبلغ 000ر756ر293ر9 ريال فقط تسـعة مليارات ومائتين وثلاثة وتسعون مليون وسبعمائة وستة وخمسون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ000ر594ر985ر3 ريال فقط ثلاثة مليارات وتسعمائة وخمسة وثمانين مليوناً وخمسمائة وأربعة وتسعين ألف ريال لا غير .

ج - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة الماليـة 2010م بمبلغ (000ر421ر300ر23) ريال فقط / ثلاثة وعشرين ملياراً وثلاثمائة مليون وأربعمائة وواحد وعشرين ألف ريال لا غير عجزاً معاناً .

د - تقدر مسـاهمة الحكومة الرأسـمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2010م بمبلغ (000ر287ر905ر23) ريال فقط / ثلاثة وعشرين مليار وتسـعمائة وخمسة ملايين ومائتين وسبعة وثمانين ألف ريال لا غير للقطاع الخدمي ، وذلك كما يلي : -

الموارد الجارية
البيان و التقديرات

الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري (000ر945ر287ر52) ريال الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة (000ر731ر019ر1) ريال.

الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية (000ر000ر5) ريال.

الباب الرابع إيرادات جارية تحويلية (000ر688ر015ر3)ريال جملة الموارد الجارية (000ر364ر328ر56)ريال عجز النشاط الجاري (000ر421ر300ر23) ريال إجمالي عام الموارد الجارية (000ر785ر628ر79)ريال

الموارد الرأسمالية

الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية(000ر749ر446ر62)ريال.

الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية(000ر102ر047ر5)ريال.

إجمالي عام الموارد الرأسمالية (000ر851ر493ر67)ريال.

إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية(000ر636ر122ر147)ريال

الاستخدامات الجارية

الباب الأول: المرتبات والأجور (000ر654ر132ر25)ريال.

الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج (000ر765ر114ر36)ريال الباب الثالث: المصروفـات التحويليـة والمخصصة(000ر610ر087ر9)ريال جملة الاسـتخدامات الجاريـة (000ر029ر335ر70) ريـال فائض النشـاط الجاري (000ر756ر293ر9)ريال.

اجمالي عام الاستخدامات الجارية(000ر785ر628ر79)ريال

الاستخدامات الرأسمالية

الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ(000ر613ر202ر64)ريال.

الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية(000ر238ر291ر3)ريال.

إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية (000ر851ر493ر67)ريال .

إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية(000ر636ر122ر147)ريال

مادة (3) :

أ- يقـدر إجمالـي اعتمـادات موازنـات وحـدات القطـاع المختلـط لكل من الاسـتخدامات والموارد الجارية والرأسـمالية للسـنة الماليـة 2010م بمبلغ (000ر833ر544ر133)ريـال فقط / مائة وثلاثة وثلاثون ملياراً وخمسـمائة وأربعة وأربعون مليوناً وثمانمائة و ثلاثة وثلاثين ألف ريال لا غير .

ب - يقـدر إجمالي فائض النشـاط الجاري لوحدات القطاع المختلط للسـنة الماليـة2010م بمبلغ (000ر098ر901ر10) ريال فقط / عشرة مليار وتسعمائة وواحـد مليون وثمانية وتسـعون ألف ريال لا غير وتقدر حصـة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ /000ر774ر794ر1 فقط / مليار وسبعمائة وأربعة وتسعين مليوناً وسبعمائة وأربعة وسبعين ألف ريال لا غير للقطاع المختلط وذلك كما يلي :-

الموارد الجارية :
البيان و التقديرات

الباب الأول:إيرادات النشاط الجاري 000ر315ر936ر96 ريال .

الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة 000ر189ر580ر1 ريال .

الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية 000ر000ر450 ريال .

الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية000ر375ر 114ر13 ريال .

جملة الموارد الجارية 000ر879ر080ر112 ريال .

عجز النشاط الجاري لا يوجد .إجمالي عام الموارد الجارية 000ر879ر080ر112 ريال.

الموارد الرأسمالية :-
البيان و التقديرات

الباب الخامس : الإيرادات الرأسمالية 000ر816ر935ر7 ريال .

الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية 000ر138ر528ر13 ريال.

إجمالي عام الموارد الرأسمالية 000ر954ر463ر21 ريال .إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية 000ر833ر544ر133 ريال.

الاستخدامات الجارية البيان التقديرات

البـاب الأول : المرتبـات والأجـور 000ر776ر657ر9 ريـال البـاب الثانـي : المسـتلزمات المباشـرة للإنتـاج 000ر583ر049ر56 ريـال البـاب الثالـث : المصروفات التحويلية والمخصصة000ر422ر472ر35 ريال جملة الاستخدامات الجارية 000ر781ر179ر101 ريال .

فائض النشاط الجاري 000ر098ر901ر10 ريال .

إجمالي عام الاستخدامات الجارية000ر879ر080ر112 ريال .

الاستخدامات الرأسمالية:
البيان و التقديرات

الباب الرابع : مشـاريع قيد التنفيذ 000ر000ر488ر2 ريال .الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية000ر954ر975ر18 ريال.

إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية 000ر954ر463ر21 ريال .إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية 000ر833ر544ر133 ريال.

مادة (4) تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات هذا القطاع جزءاً مكملا لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها .

مادة (5) تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف مـن الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسـنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (6) يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في احكامه واحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (7) يعمل بهذا القانون من أول يناير 2010م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء بتاريخ 12 محرم 1431 هـ
الموافق 29 ديسمبر 2009م
علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

استعرض الأعمال المنجزة للجان الفرعية

عبد الغني يرأس اجتماعاً للجان المنبثقة عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني

صنعاء / سبأ:

رأس رئيس مجلس الشورى رئيس لجنة مجلس الشورى التحضيرية للإعداد لمؤتمر الحوار الوطني عبد العزيز عبد الغني أمس اجتماعاً للجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية.

وكرس الاجتماع لاستعراض الأعمال التي أنجزتها اللجان الفرعية السياسية والمالية والإعلامية والأمنية والسكرتارية والتوثيق، وذلك ضمـن المهام التحضيريـة الإجرائية المسندة إلى هذه اللجان.

وقدمت تلـك اللجان تقارير عن ما أنجزته خـلال الثلاثـة الأيـام الماضيـة، متضمنة التصـورات الخاصـة بكافـة المهـام التـي سـيجري تنفيذهـا علـى طريـق التهيئـة والتحضير للاجتماع الافتتاحي لمؤتمر الحوار الوطني.

وشـملت تقاريـر اللجان تفاصيل بشـأن التجهيـزات الفنية التي سـتتوفر في مكان انعقـاد المؤتمر، مـع عرض لكافـة الأدوار المساعدة التي تسبق وتتواكب مع فعاليات انعقاد المؤتمر.

وقـد عبر رئيـس مجلـس الشـورى عن تقديره لرؤسـاء وأعضاء اللجـان الفرعية، على مـا بذلـوه مـن جهـود .. مثنيـاً على التصـورات التي قدموها بشـأن مـا يتعين تنفيذه.. مؤكداً الحاجة إلى أن تتواصل أعمال اللجان، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الشـورى بمـا يكفـل الإيفـاء بالمتطلبات المختلفة لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني في الوقت المحدد.

عبدالغني يرأس اجتماعاً للجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة التحضيرية

في افتتاح الورشة التدريبية الخاصة بمفاهيم التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد

الحامدي يؤكد ضرورة تكاتف الجهود للارتقاء بالعملية التعليمية

صنعاء / سبأ :

أكد نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله الحامدي ضرورة تكاتف الجهود للارتقـاء بالعملية التعليمية.

وأشـار فـي افتتـاح الورشـة التدريبيـة الخاصـة بمفاهيـم التعليم الالكترونـي والتعلم عن بعد بمدرسة السيدة زينب بأمانة العاصمـة إلـى أن تطويـر نظام التعليـم يعـد اللبنـة الأساسـية للانطـلاق نحـو آفـاق التنميـة الحقيقة.

كما لفت الدكتـور الحامدي إلى أن هذه الورشة التي يشارك فيها 85 مشاركا ومشـاركة تهدف إلى تطويـر البرامـج التعليميـة عبر الوسائل التكنولوجية في المدارس و رفع الوعـي بأهمية التعليم عن بُعد بالوسائل الالكترونية فضلاً عن تنمية مهـارات التعليم الذاتي لبناء قادة دائمي التعلم.

وشـدد علـى دور المجالـس المحلية والقطاع الخاص والمجتمع في الارتقـاء بالعمليـة التعليمية برمتها،منوهـاً بضـرورة مواكبة العصر وثورة التكنولوجيا من خلال تعميم الحاسـوب علـى المدارس وتفعيل استخدامه.

من جانبه لفت مدير عام مكتب التربيـة بأمانة العاصمـة محمـد الفضلـي إلـى أهمية مشـروع « معا نتعلم « وما يمثله من خطوة ايجابية للإرتقاء بالعمليـة التعليمية،مشـيراً إلـى اهتمـام الـوزارة ممثلـة بمكتـب التربية بأمانـة العاصمة بتعميم الحاسوب على المدارس.

وأوضـح انه تـم توزيـع 2300 حاسوب على مدارس أمانة العاصمة بالإضافـة إلـى الـ1500 حاسـوب الموجودة من قبل ، مشـيداً بدور المجلس المحلي والقطاع الخاص في دعم هذا التوجه .

مديـر مشـروع «معـاً نتعلـم» الدكتـور احمـد بابريـك اعتبـر المشـروع خطـوة أولى في طريق الإرتقاء بالعملية التعليمية، مشيراً إلى فوائد ومزايا التعلم المبني على التقنية فضلا عن تنويع فـرص التعليم وتوفير فـرص التواصـل ونقـل الخبرات بين المعلمين في مختلف المجالات والمستويات.

ولفـت إلـى أن المشـروع يمهد الطريـق لتحقيق تنميـة مهارات المعلميـن والارتقـاء بمسـتوى الأداء لديهـم من خـلال تعليمهم وتدريبهـم على مهـارات التعليم المفتوح لتقديم الأفضل.

فيما أشـار مديـر عـام مديرية شـعوب محمـد العلفـي إلـى أن المسـؤولية المشتركة لتطويـر العمليـة التعليميـة والوصول بها إلى الهدف المنشود وتحقيـق التنميـة المسـتدامة للمجتمع، معتبراً المدرسـة اللبنة الأولـى للدفع بعجلـة التنمية إلى الأمام وبما يلبي احتياجات سـوق العمـل من خلال السـعي لتطوير مخرجات التعليم العام .

إلى ذلك افتتح نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله الحامدي يوم أمس الثلاثاء معمل الحاسوب بمدرسـة السـيدة زينـب الـذي يضـم 20 جهاز حاسـوب، متفقداً سـير العملية التعليمية بالفصول الدراسية بالمدرسة.

نائب وزير التربية في افتتاح الورشة التدريبية